جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

الجهاز المركزي للمحاسبات
صادر عام برقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣٠
صرفات تعذر توقيع الطبع
إدارة مراقبة حسابات المطاحن

السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة

شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة
القائم بإعمال مدير الإدارة

تحريراً في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤
أحمد

(محاسب / سناء جاد الرب مصطفي)

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات
عن القوائم المالية المستقلة لشركة
مطاحن مصر العليا في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

السادة/ مساهمي شركة مطاحن مصر العليا:

تقرير عن القوائم المالية:-

راجعنا القوائم المالية المستقلة لشركة مطاحن مصر العليا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات ذات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠يونيو ٢٠٢٤، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم الإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في

اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء الرأي:

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:

- صدور أحكام قضائية نهائية (واجبة النفاذ) لصالح شركة وادى كوم أمبو فى الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ جلسة ٢٠١٩/١١/٢٦ بشأن المطالبة بتسليم ارض مطحن كوم أمبو أو إلزام الشركة بسداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه وذلك بعد رفض الأستئنافين رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان ، رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد السيد/ محافظ أسوان وشركة وادى كوم أمبو وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف ، كما تم إقامة نقض برقم ١٦٠٤٦ لسنة ٩٢ ق بجلسة ٢٠٢٣/٢/١٥ حكم فيه بعدم قبوله وتم إقامة طعن أخر ضد الشركة من محافظة أسوان والوحدة المحلية بكوم أمبو برقم ١٣٥١٨ لسنة ٩٢ حكم فيه بجلسة ٢٠٢٣/٢/١٥ بعدم قبوله وقد ورد إنذار من شركة وادي كوم أمبو بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣ لطلب تنفيذ الحكم رضائيا وأعقبه كتاب من الشركة مؤرخ في ٢٠٢٣/٨/٢٧ إلي السيد الدكتور/ وزير التموين والتجارة الداخلية بطلب وضع الآلية اللازمة لتنفيذ الحكم دون الأشارة إلى موقف تلك المطالبة بالايضاحات المتممة للقوائم المالية وأخر موقف لها ، وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمواجهة ذلك بنحو ١٦ مليون جنيه.
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة

نحو ٣٧٥ ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .

- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ١٠,٢٩٦ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا محدد له جلسة ٢٠٢٤/١٠/١٢.
- صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط ، ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة٤١ ق.ع سوهاج مازالت متداولة.

نوصي بضرورة موالاة الدعاوي القضائية المقامة بهذا الشأن مع إجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة ومراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية ومنها المعيار رقم(٣١) والخاص باضمحلال الاصول في هذا الشأن.

- وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمها خطوط طحن الاذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة وخط الخبز الآلي بمخبز سوهاج الآلي والبالغ تكلفتهم الدفترية نحو ١٧,٢٦٣ مليون جنيه وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات تبلغ تكلفتهم الدفترية نحو ٢٠٥٩٨٠ جنيه صدرت بشأن بعضها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة دون التصرف فيها

نوصي بضرورة العمل على حصر كافة الطاقات الإنتاجية العاطلة والغير مستغلة والعمل على تشغيلها والإستفادة منها بما يعظم نتائج أعمال الشركة ومنعا لتقادم تلك الأصول واضمحلالها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠).

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ٩٩٣ ألف جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص .... (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا انخفض سعر بيعه .... يتم

تخفيض قيمة المخزون إلي أقل من تكلفته ليصل إلي صافي قيمته البيعية بخلاف العديد من الأصناف وبواقي التركيبات بدون قيمة وعدم تحديد الحالة الفنية للمخزون (جديد– مستعمل).

نوصي بضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطي الحركة مع تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام (٩ ، ٢٨ ، ٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون وتسعير كافة الأصناف وتحديد حالتها الفنية ومدي حاجة الشركة إليها .

- بلغ رصيد حساب ضرائب الشركات المساهمة بحسابات مدينة لدي المصالح والهيئات في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٤٨,٧٠٦ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة لحساب مصلحة الضرائب المصرية (تحت الحساب) كدفعات مقدمة ، والعائد الخاص بها ، الضريبة المخصومة بمعرفة الغير ، وقد تضمن الرصيد المذكور مبلغ نحو ١٢,٥١٢ مليون جنيه لم نقف على تحليله وطبيعته ودون وجود شهادات مؤيدة لها علما بأن الشركة ضمن نظام الدفعات المقدمة بالنسبة للمخصوم تحت حساب الضريبة .فضلا عن أدراج نحو ٣,٨ مليون جنية قيمة ضرائب القيمة المضافة المستردة عن صدور أحكام قضائية للشركة عن السلع المستوردة والتي لم تقم الشركة بخصمها من إقرارات ضريبة القيمة المضافة و دون فصلها بحساب مستقل .

نوصي بضرورة دراسة الرصيد المذكور إجراء التصويبات اللازمة في ضوء نتائج تلك الدراسة حتى تظهر أرصدة الحسابات بصورتها الصحيحة مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

- تبين عدم إدارج بعض الحسابات الجارية لدي البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حساب باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح برصيد بلغ نحو ٤٢٧,١٩٩ مليون جنيه ، ٦٨٢ جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات الأقماح المحلية موسم ٢٠٢٤ والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية ، وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي الأقماح المحلية ، وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٤ وبلغت قيمتها نحو ٣٥٢٣ مليون جنيه.

نوصي بضرورة بحث ما سبق وإتخاذ اللازم نحو تلك الحسابات إحكاما للرقابة على حركة النقدية بالبنوك وأثر ذلك على الحسابات المختصة وحتى تظهر القوائم المالية بصورتها الصحيحة.

- عدم وجود دفاتر تحليلية للإهلاك الضريبي لكل بند من بنود الأصول والتي يمكن من خلالها متابعة حركة الإضافات والإستبعادات التي تمت على كل بند حتى يمكن حساب الإهلاك الضريبي بدقة خاصة الاهلاك الضريبي للمباني والإنشاءات والذي يهلك بنظام القسط الثابت علي مدار عشرين سنة حيث إشترط المشرع في

تطبيق أحكام المواد أرقام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بضرائب الدخل أن يكون لدي الممول دفاتر وحسابات منتظمة.

- عدم دقة حساب الفروق الضريبية المؤقتة التي تتخذ أساسا لحساب الأصول/ الالتزامات الضريبية المؤجلة الخاصة بالأصول الثابتة – مباني وإنشاءات حيث أن الشركة تقوم بإحتسابها عن طريق الفرق بين الإهلاك الضريبي والإهلاك المحاسبي بالخطأ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل فقرة (٧) والتي عرفت الأساس الضريبي لأصل (هو القيمة التي سوف تخصم للأغراض الضريبية أي لتحديد الأرباح الضريبية المستقبلية) مقابل المزايا الاقتصادية الخاضعة للضريبة التي ستتدفق أو ترد للمنشأة إستردادا للقيمة الدفترية للأصل.

يتعين إعادة دراسة ما سبق في ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكذا معايير المحاسبة المصرية وإجراء التصويب اللازم ، لما له من أثر على حساب كل من الإهلاك الضريبي والضريبة المؤجلة ، وكذا الضريبة المحسوبة وتأثيرها على نتائج الأعمال.

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك) في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٤٩,٩٣٢ مليون جنيه مقابل ٥٠,٢٤٧ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ، مقابل نحو ٥٦,٣٢٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بانخفاض قدرة نحو ٣١٥ ألف جنيه ، ٦,٣٩٤ مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها نحو ١%،١١,٤% على الترتيب وتبين بشأنها ما يلي:-

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات في ٢٠٢٤/٦/٣٠نحو ٣١,٩٥٤ مليون جنيه مقابل ذات القيمة بالعام المالي السابق وجدير بالذكر وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٥٠,٦٣٩ مليونجنيه بخلاف الضريبة الإضافية وفوائد التأخير والغرامات وخلافة التى تحتسب عند السداد لتصبح نسبة المخصص نحو ٢١% من أصل قيمة تلك الخلافات لذا نري عدم كفايته في ضوء الغرض المخصص من أجله.
- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعوي المقامة التى كسبتها شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه والتي أصبحت نهائية وواجبة النفاذ .
- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ١,٩٧٨ جنيه مقابل نحو ٢,٢٩٣ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٣١٥ ألف جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ١٣,٧% منها بعد استخدام المبلغ

في صرف البدل النقدي لرصيد الأجازات لبعض العاملين المحاليين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا على مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها الانتاجية.

نوصي بضرورة إعادة النظر ودراسة المخصصات وتدعيمها في ضوء ما سبق الاشارة إليه وإجراء التعديلات والتصويبات اللازمة.

- تضمن رصيد حساب الأجور المستحقة في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٣٨,٢٧٥ مليون جنيه تحت مسمي الوسيط قيمة مستحقات العاملين عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ويتمثل أهمها في:-

- نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة تدعيم حصة العاملين في التوزيع في صافي ربح العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والتي لا يتم صرفها إلا بعد إعتماد الجمعية العامة العادية للشركة. بخلاف التأمينات الأجتماعية الخاصة بها بنحو ٣,١٥ مليون جنيه الظاهرة ضمن حساب جارى هيئة التأمينات الأجتماعية بالأرصدة الدائنة .

- نحو ١,٣٢ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة في صندوق التأمين التكميلي للعاملين بواقع ١٢ يوما من الأجر الأساسي تحت العرض على الجمعية العامة للشركة .

نوصي بضرورة العرض على الجمعية العادية للشركة مع إجراء التصويب اللازم مراعاةآثر ذلك على الحسابات المختصة.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ١٩,٩٣٣ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة من كلا من البنك الأهلي المصري والبنك الزراعي المصري ودكتور أحمد علي علي إبراهيم مشترى بعض المساحات ببرج جرجا وقد تبين عدم إجراء التسويات المحاسبية اللازمة فيما يخص قيمة الجزء المسدد من القيمة البيعية للوحدات المباعة بالبرج المملوك للشركة بجرجا- سوهاج وذلك على الرغم من تسليم المقرات المذكور ة للمشترين بموجب محاضر تسليم مؤرخة في أعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤وانتقال المخاطر الخاصة به المشترين طبقا لمعايير المحاسبة المصرية معيار رقم (٤٨) فقرات من رقم ٣٨ حتى ٤٢ومعيار المحاسبة رقم (١٠) فقرات٢٠،٢١،٢٢ وأثبات الأرباح للمساحات المباعة.

نوصى بضرورة إجراء التسويات المحاسبية اللازمة طبقا لمعايير المحاسبة المصرية سالفة الإشارة والافادة.

- تم حساب نصيب السهم من أرباح العام الظاهر بقائمة الدخل بنحو ٢٦,٥٣ جنيه للسهم ولم يتم مراعاة طريقة حساب نصيب السهم في الأرباح الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم في الأرباح.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري سالف الاشارة وإتخاذ اللازم في هذا الشأن.

- بلغت قيمة مصروفات التبرعات خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠مبلغ نحو ٣٩٨ ألف جنيه لجمعيات خيرية وأهلية مشهرة بوزارة التضامن الاجتماعي.

يتعين عرض تلك التبرعات على الجمعية العامة للشركة للنظر في اعتمادها طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مادة رقم (١٠١) وكذا المادة رقم (٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون فقرة " ٩ ".

فقرة الرأى:

فيما عدا تأثير ما تقدم وإذا ما أخذت التسويات المحاسبية والملاحظات الواردة بالتقرير في الإعتبار فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا في ٣٠يونيو ٢٠٢٤ وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة لفت الأنتباة:

- ظهر رصيد حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/٦/٣٠بنحو٢٤٤,٨٢٨ مليون جنيه(بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك والبالغ ٣٣٢,٠٤٣مليون جنيه) وتم جردها بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتم إشرافنا على جانب منها في حدود الوقت والإمكانات المتاحة كما تم حساب الإهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام السابق ولم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية حتى تاريخ المراجعة وبيان ذلك على النحو التالي :-

- عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة(زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.
- الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من أحمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوي وحكم فيها بالرفض وتم

الاستئناف برقم ٣٤٦/٣٤٥ لسنة ٩٥ وقضي فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٣٢١٠/٢٨١٢ لسنة ٩٢ وقضى برفض الطعن جلسة ٢٠٢٣/١٢/١٩.

- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس وقضى بعدم قبول الطعن بجلسة ٢٠٢٣/٩/٢٠ .

نكرر توصياتنا بضرورة متابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، وكذا متابعة باقي الدعاوي القضائية لحين الفصل النهائي فيها حفاظا على ممتلكات الشركة.

- عدم الانتهاء من تقنيين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف.
- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي والمنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي (شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوي رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠١٤/٧/٢٠ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.

نكرر توصياتنا بضرورة متابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة.

- حدوث حادث تصادم وحريق للسيارة النقل الثقيل رقم ٤٨٢٥والمقطورة الخاصة بها رقم ٤٦٧٢ بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢١ والمحملة بأقماح محلية من شرق العوينات إلى محافظة قنا أسفر عن أحتراقها كليا ووفاة كلا من السائق والتباع وتم استبعاد قيمتهما من الأصول الثابتة للشركة بند وسائل نقل وانتقال بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه للسيارة ومبلغ ٦٧٢٠٠ جنيه للمقطورة دون صرف التعويضات المقررة عنها حيث قامت الشركة بأرسال عدة خطابات لشركة مصر للتأمين أخرها بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٩ لطلب التعويضات المقررة للحادث مع اعتباره فقد كلى ودون تسليم حطام السيارة والمقطورة لها وقد تم خصم مبلغ نحو ٩٤٨ ألف جنيه من مستحقات الشركة طرف الهيئة العامة للسلع التموينية قيمة الأقماح المحلية التي كانت محملة على تلك السيارة .

كما تجدر الأشارة إلى سابق حدوث فقد كمية ٣٤١,٣١٠ طن قمح مستورد بمطحن طهطا لاستيلاء بعض العاملين السابقين عليها وخصم مبلغ نحو ٥,٩٠٣ مليون جنيه من مستحقات الشركة طرف الهيئة العامة للسلع التموينية أيضا.

نكرر توصياتنا بضرورة التأمين على نقليات الأقماح سواء المحلية أو المستوردة لمواجهة كافة المخاطر المحتملة ومنعا لتحمل الشركة أعباءه مالية قد تكون ضخمة في أحد السنوات تؤثر على مركزها المالي وطبقا للقواعد الرقابية والتأمينية المتعارف عليها في هذا الشأن .

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ١١٠,٢٧٢ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

- نحو ٣٩,٤١٦ مليون جنيه قيمة المنصرف علي إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري منها نحو ٣٤,٢٦٤ مليون جنيه قيمة إجمالي الأعمال المنفذة بمعرفة شركة الرجاء للمقاولات العمومية والتوريدات حتي المستخلص الختامي للأعمال المؤرخ في ٢٠٢٣/١٠/١٥وتم الاستلام الابتدائي بتاريخ ٤/١٧،١٦/ ٢٠٢٤ والباقي يمثل المنصرف على أعمال الحماية المدنية وأتعاب الاستشاري دون الانتهاء من تجهيز وإعداد البرج المذكور تمهيدا لطرح الوحدات السكنية حيث لم يتم الانتهاء من تنفيذ أعمال الحماية المدنية ومكافحة الحريق واستخراج التراخيص اللازمة .

نوصي بضرورة العمل على سرعة الانتهاء من أعمال الحماية المدنية واستخراج التراخيص اللازمة حتى يتسنى طرح الوحدات السكنية والحصول على العوائد المتوقعة منها .

- نحو ٣٥,٩٧٨ مليون جنيه باسم / مجمع مطاحن طيبة منها مبلغ نحو ١٦,٤٩٩ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وتم سداد مبلغ نحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ و تم استلامها بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ ،ونحو ١٩,٤٧٩ مليون جنيه مباني وإنشاءات قيمة أعمال الأسوار والبوابات التي تم تنفيذها خلال العام بمعرفة المقاول / شركة العربي للاستثمار العقاري بقيمة اجمالية قدرها نحو ٢٦,٢٠ مليون جنيه ومدة تنفيذ العملية ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع الذى تم بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٤ وقد بلغ حجم الاعمال المنفذة (حتى تاريخ القوائم المالية) طبقاً لأخر مستخلص جارى رقم (٧) المؤرخ في ٢٠٢٤/٥/٢١ نحو ١٩,٣٠٧مليون جنيه وذلك لتسوية الارض والاسوار والبوابات فقط دون البدا في اقامة المشروعات المزمع تنفيذها بعد.

نوصى بضرورة سرعة البدء في تنفيذ المشروعات المخصص لأجلها الارض سالفه الاشارة حتى يتسنى الاستفادة منها خاصة فى ضوء ارتفاع الاسعار المستمر والذي يحمل الشركة فروق ماليه كبيرة حال التأخر عن التنفيذ.

- نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز مدينة أخميم الجديدة لتخصيص قطعة أرض مساحتها ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج. والتي تم استلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على سداد كامل القيمة واستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها . حيث لم يتم طرح أي مناقصات لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

نوصي بضرورة العمل على سرعة تنفيذ المشروعات المخصصة لأجلها الأرض المشار إليها حتى يتسنى الاستفادة منها خاصة في ضوء ارتفاع الاسعار والتكاليف المستمر والذي يحمل الشركة فروق مالية كبيرة حال التأخر عن التنفيذ.

- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة على أساس سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء/ محافظ قنا مما حدا بالشركة أن تقوم بالطعن علي هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري تم أحالتها لمكتب الخبراء بجلسة ٢٠٢٢/٣/٢٤ دون ورود التقرير حتى تاريخه.
- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد المستودع منذ عدة سنوات حتى تاريخ المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

نوصي بضرورة متابعة الإجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن حتى يتسنى تقنين أوضاع أراضي الشركة وممتلكاتها.

- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها بمدينة توشكي الجديدة لصالح الشركة كمرحلة أولى ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان المدفوعة في فبراير ٢٠٢٣ بموجب قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٦٨) بتاريخ٢٠٢٢/٨/١ وكذا تم تخصيص مساحة ٣٠٠٠ فدان مرحلة ثانية للشركة بموجب قرار مجلس إدارة هيئه المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٨٦) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١١ والتي لم يتم سداد أي مبالغ عنها لتصبح اجمالي مساحة الارض التي تم تخصيصها للشركة نحو ٥٠٠٠ فدان بسعر قدره ١٥ألف جنيه للفدان بخلاف المصروفات الادارية ومجلس الإمناء وخلافة على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة السابق (سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة وتجدر الإشارة إلي ما يلى:-

- تم اتخاذ الإجراءات الواجبة للشراء دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط استصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة.

- عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء في ضوء عدم توافر خبرات أو كوادر فنية متخصصة بالشركة خاصة بنشاط استصلاح الأراضي.
- مخالفة أحكام مواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ من أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
  - وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار ، والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ ".
  - وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة.بشأن عدم جواز إبرام مثل تلك التعاقدات مع عضو مجلس إدارة الشركة.
- عدم وجود خبرات سابقة أو متخصصين في مجال استصلاح واستزراع الأراضي كما لا يوجد كوادر فنية متخصصة في هذا المجال.
- عدم اتخاذ أي اجراءات نحو البدء في أعمال الاستصلاح والاستزراع أو أي أعمال تمهيدية من تسوية الأرض وتأهيلها منذ استلام الجزء الاول منها (٢٠٠٦ فدان) في يناير ٢٠٢٣ وحتى تاريخه على الرغم من مضي أكثر من ٥٠٪ من مدة المشروع وقدرها نحو ثلاث سنوات من تاريخ استلام الأرض طبقا لشروط التخصيص.
- تخلف الشركة عن سداد ثلاث أقساط متتالية الأول يستحق في ٢٠٢٣/٨/٦ ، الثاني يستحق في٢٠٢٤/٢/٦ والثالث يستحق في ٢٠٢٤/٨/٦ بمبلغ نحو ٣,٥٩٦ مليون جنيه لكل منهم وبإجمالي قدره نحو ١٠,٧٨٨ مليون جنيه بخلاف الفوائد والمصاريف الإدارية طبقا لشروط التخصيص مما حدا بالسيد المهندس / رئيس جهاز مدينة توشكي الجديدة بإرسال خطاب للشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٧ لطلب سرعة سداد باقي ثمن الأرض علما بان عضو مجلس الادارة السابق لم يقم بتحويل أي مبالغ لحساب الشركة عن تلك الإقساط .
- قيام الشركة بالرد على خطاب السيد / رئيس مدينة توشكي الجديدة بتاريخ ٨ /٢٠٢٤/٦بشأن طلب سرعة سداد باقي الثمن جاء به أنه لم يتم تحديد مصدر المياه والمقنن المائي لتلك القطعة وبدون تخصيص هذا المصدر المائي يصبح لا جدوى لقيام الشركة بسداد قيمة هذه الأرض حيث أن توافر

مياه الري هي أساس عملية استصلاح وزراعة الأرض وبناءاً علية فأن الشركة ستدرس إعادة النظر في استغلال هذه الارض حتى لا تتعرض الشركة لخسائر كبيرة .

- صدور قرار مجلس أدارة الشركة رقم٢٠٢٤/٩/١٢ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٩ بشأن إحاطة المجلس علما بكتاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المرفق به الكتاب الموجه من السيد/ وزير الري والموارد المائية إلى السيد/ وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن تعذر توفير مقنن مائي لمساحة ال٥٠٠٠ فدان بمدينة توشكي الجديدة التى تم تخصيصها للشركة كما وافق المجلس على عرض مذكرة التفاهم مع شركة درة لإدارة الاصول العقارية فور ورودها على المجلس (تعهدت الشركة المذكورة بتدبير مقنن مائي لتلك المساحة) كما وافق المجلس في حالة عدم التوصل لاتفاق مع شركة درة لإدارة الاصول العقارية يتم التنازل عن مساحة الأرض المشار إليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن .

لذلك نوصى بدراسة كافة ما سبق وإتخاذ اللازم بشأنه مع مراعاة ما وجه به مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٣٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٥بشأن ضرورة التزام جميع الجهات والشركات التي تساهم فيها الدولة لدى إبرام عقود مع طرف أجنبي بشأن ضوابط التعاقد او فسخ التعاقد مع أطراف اجنبية وكذا قرارات المجلس الأعلى للاستثمار باجتماعه الأول المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٦بشأن عرض أي تعاقدات مع جهات أجنبية على المجلس المذكور قبل التعاقد وعرض الأمر على الجمعية العامة الغير عادية للشركة واتخاذ اللازم والإفادة .

- بلغ رصيد المخزون في٢٠٢٤/٦/٣٠نحو ٢٦٦,٥٤٤ مليون جنيه تم جرده ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتم إشرافنا على جانب منه في حدود الوقت والامكانيات المتاحة وقد تبين لنا ما يلي :-

- بلغت قيمة مخزون الوقود في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٦,٤٣٩ مليون جنيه منها قيمة بونات الوقود (سولار) لكل من خزينة قطاع الحركة والنقل بسوهاج بمبلغ نحو٣,٢٧٥ مليون جنيه ، وخزينة قطاع الحركة والنقل بقنا بمبلغ نحو ٢٠١ ألف جنيه بإجمالى قدره نحو ٣,٤٧٦ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٤% من جملة رصيد مخزن الوقود في ٢٠٢٤/٦/٣٠ عهدة أمناء الخزائن غير مؤمن عليهم بالنسبة لبونات الوقود حيث أن التأمين يغطى الخزينة فقط .

نوصي إتخاذ ما يلزم نحو التأمين على أصحاب العهد المُشار إليها حفاظاً على أموال الشركة.

- بلغ رصيد الأقماح المحلية والمستوردة بصوامع وشون وبناكر الشركة ملك الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٢٤٠٥٠٥ طن (بواقع ٢٢٩١٥٠ طن محلى ، ١١٣٥٥ طن مستورد) قيمتها نحو ٣٤٤ مليون جنية (بواقع نحو ٢٣٠ مليون جنيه قمح محلى ، ١١٤ مليون جنيه قمح مستورد) دون إجراء جرد فعلى لها في ذات التاريخ .
- بلغت قيمة مخزون مواد التعبئة والتغليف في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ١٧,٦ مليون جنيه درجت الشركة على إثبات المتوسط المتحرك لفوارغ البلاستيك من نفس الصنف بين مطاحنها المتعددة بتكلفة متفاوتة بالرغم من أن الشراء يتم مركزيا ومن نفس الموردين وبسعر واحد للجميع وسرعة معدلات دوران تلك الأجولة.

نوصي بضرورة ضبط المتوسطات المتحركة لنفس الصنف على مستوى الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.

- دأبت الشركة على إثبات رصيد مخزون المخلفات بالقوائم المالية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بدون قيمة وقد تبين عدم قيام الشركة بحصر وتقييم المخلفات رغم انتشارها بمعظم قطاعات ووحدات الشركة وجردها في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بالمخالفة للقواعد الرقابية السليمة حتى يتسنى إحكام الرقابة عليها.

نوصى بضرورة حصر وتقييم المخلفات طبقا لما تقدم والعمل على التصرف الاقتصادي الأمثل لها بما يعود بالنفع على الشركة.

- وجود العديد من أصناف الخردة والكهنة ببعض مخازن قطع غيار المطاحن ومخازن الخردة والكهنة والمخلفات دون إتخاذ أي إجراء بشأنها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥٢) من اللائحة التجارية للشركة والتي تنص على أن " يراعي تصنيفها وتجميعها لحين إتخاذ إجراءات تكهينها أو تخزينها ونقلها إلى مخزن الخردة قبل إنتهاء السنة المالية " .

نوصي بضرورة حصر كافة الرواكد والكهنة على مستوى جميع وحدات القطاع ودراسة اوجه الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .

- وجود العديد من المضبوطات التموينية التي تم ضبطها بمعرفة الغير (مباحث التموين) على ذمة قضايا وإجراءات قضائية مضي على وجودها فترات زمنية طويلة بمعظم وحدات ومواقع الشركة المختلفة دون إتخاذ أي إجراءات بشأنها .

نوصي بضرورة مخاطبة الجهات المختصة للعمل على سرعة التصرف في المضبوطات التموينية منعا لانتشار الاصابات الحشرية بها وحتى لا توثر على جودة منتجات الشركة والإستفادة بالمساحات المخزنية.

- بلغ رصيد حساب الاعتمادات المستندية في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ١١,٧٠٩مليون جنيه قيمة عدد ثلاثة اعتمادات مستندية مازالت مفتوحة بعد اقفال عدد اربعة اعتمادات مستندية خلال العام تم توريد مشمولها ولم يتم استخدامها حتى تاريخه وبيانها على النحو التالي:-
- الإعتماد المستندي رقم ٩٩٩٦ بمبلغ نحو ٢,٢٨٤ مليون جنيه يعادل ٤٧٦٢٠ يورو لاستيراد عدد ٥٠ درفيل مخروط خام لصالح شركة يانير التركية والذي ورد وتم إضافته للمخازن بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٥بإذن إضافة رقم ٣٨٢٩٧ بمخزن الكهرباء الرئيسي.

- الإعتماد المستندي رقم ٩٤٠٩ بمبلغ نحو ٤,٠١٦ مليون جنيه يعادل٩٥٥٥ يورو لاستيراد قطع غيار مناخل لصالح شركة روتر الألمانية والذي ورد وتم إضافته للمخازن بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٦ بإذن إضافة رقم ٩٣٩٩ بمخزن الميكانيكا الرئيسي. والذي تم استخدام نحو ١٠% من مشموله حتى تاريخ المراجعة.

- الإعتماد المستندي رقم ٦٣٤ بمبلغ نحو ٥,٤٤٨ مليون جنيه يعادل ١٠٦٠٦٤ فرنك سويسري قطع غيار للمعدات الكهربائية والميكانيكية لصالح شركة بوهلر السويسرية والذي ورد وتم إضافته للمخازن بتاريخ ٢٠٢٤/١/٩ بموجب إذن إضافة رقم ٤٤٨٠ وحتى ٤٤٨٥ بمخزن مطحن حورس أدفو والذى تم استخدام مشموله بنسبه نحو ٥٠% منه تقريبا.

ويتصل بذلك عدم صرف الأصناف الواردة بالاعتمادات المستندية التى وردت بالكامل خلال العام المالي السابق حتى تاريخ الفحص وبيانها على النحو التالي :-

- الإعتماد المستندي رقم ٩٧٤١ بمبلغ نحو ٦,٧١٣ مليون جنيه يعادل ٨٣٣٢٠ يورولإستيراد عدد خمسة أجهزة فاصل زلط ومراوح بعدد خمسة مراوح لصالح شركة أوكريم الإيطالية والذي ورد وتم إضافته للمخازن بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٠ بإذن إضافة رقم ٩٣٧٨ بمخزن الميكانيكا الرئيسي. أقتصر الصرف على جهاز واحد فقط ومازال هناك عدد أربعة أجهزة فاصل زلط عهدة المخزن .
- الاعتماد المستندي رقم ٩٨٤٢ بمبلغ نحو ١,٧٦٧ مليون جنيه الصادر لشركة جلفتو سانجاتي الإيطالية بمبلغ ٢٠٢٧٠يورو لاستيراد عدد خمسة عشر ريشة اتجاه يمين لمروحة ، خمسة ريشه اتجاه شمال

للمراوح ورد وتم إضافته للمخازن بموجب إذن الإضافة رقم ٩٣٧٩ بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١١ ومازالوا عهدة المخزن وجدير بالذكر وجود رصيد بالمخزن لتلك الريش ويبلغ رصيده عدد اثنان ريشه لم يتم صرفهم أيضا حتى تاريخه.

نوصي بضرورة موافاتنا بأسباب ما تقدم والعمل على الالتزام باللوائح المالية بالشركة بشأن المشتريات حفاظا على أموال الشركة.

- درجت الشركة على أثبات قيمة الأصول - الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية بالرغم من أنها ليست القيمة المتخذة لاحتساب الأهلاك حيث قامت الشركة بتعديل تلك القيمة منذ سنوات وتخفيضها بمخصص الأهلاك المكون واتخاذ الصافي كأساس لاحتساب الأهلاك دون أظهار تلك القيمة بالكشوف الخاصة لحساب الأهلاك الأمر الذي يؤدى لصعوبة مراجعة قيمة الأهلاك المحتسب .

نوصى بضرورة مراعاة إيضاح القيمة التي يتم على أساسها احتساب الأهلاك حتى نتمكن من مراجعة صحة احتسابه .

قامت الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لجانب من العملاء والموردين عن أرصدتهم في ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٧دون تلقي أي ردود عنها حتى تاريخه.

- بلغ رصيد حساب العملاء في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ١٥٦,٨٥٨ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,١٨٤مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٣٩,٠٣٤ مليون جنيه علي غير طبيعة الحساب المذكور وقد تضمن الرصيد المدين مبلغ نحو ١٢٨,٤٠٧مليون جنيه طرف الهيئة العامة للسلع التموينية (أجور نقل قمح محلى) ، كما ظهر حسابها دائنا ضمن حساب الموردين بمبلغ نحو ٢٥٢,٦٩٦ مليون جنيه عن منظومة عام ٢٠١٧ تم المطابقة عليها وقد تحفظت الشركة في المطابقات التي تمت بينها وبين الهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١حتى٢٠٢٤/٦/٣٠ عن بعض الخلافات أهمها ما يلي :-

- أحقية الشركة في رد قيمة مخالفات بنحو ١,٨٨٨ مليون جنيه لحين البت في التظلمات المقدمة من الشركة في هذا الشأن منها مبلغ نحو ٧٢٢ ألف جنيه قيمة المخالفات الخاصة بنسب العينات بمطحني الاتحاد وأسنا بالأقصر والباقي يخص مطحن سيتي بسوهاج بمبلغ نحو ٢٥٥ ألف جنيه، ومطحن طهطا بمبلغ نحو ٢٥١ ألف جنيه ، ومطحن جرجا بسوهاج بمبلغ ٦٦٠ ألف جنيه.
- أحقية الشركة في رد مبلغ الغرامة الموقعة عليها بنحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسيدين / خالد عبد الحميد ، ومحمد الضوي وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .

- الغرامة الموقعة على مطحن طهطا (خلال شهر مايو ٢٠٢٣) وأسس احتسابها والبالغ قيمتها نحو ٥,٩٠٣ مليون جنيه.
- الغرامة الموقعة على مطحن سيتي بسوهاج قدرها ١٠٠٦٩٢ جنيه وهو ما اعترضت علية الشركة لأن الغرامة عجز وليست تصرف تكون قيمتها ٦١٢٦٣ جنيه وجدير بالذكر أن الشركة قامت بتحميلها لأمين العهدة المذكور على أساس مبلغ ٦١٢٦٣ جنيه .
- أحقية الشركة في رد مبلغ ٩٤٧٤٩٩ جنيه قيمة المخالفة الخاصة بفقد كمية ٥٦,٨٥٠ طن قمح محلى نتيجة حادث السيارة يوم ٢٠٢٤/٣/٢١ بمطحن سلندرات قنا لحين البت في التظلم المقدم للشركة .

- تضمنت أرصدة حسابات العملاء في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ١,٢١٣ مليون جنيه قيمة بعض الأرصدة المدينة المتوقفة لبعض عملاء الدقيق الفاخر ٧٢% منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ ومكون عنها مجمع إضمحلال بمبلغ ١,١٨٤ مليون جنيه بعد تخفيضه خلال العام بنحو ١٢٧ ألف جنيه .

نوصي بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو العمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتى لا تسقط بالتقادم وكذا تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظا على أموالها وحقوقها.

- بلغ الرصيد الدائن (الشاذ) لحساب العملاء في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٣٩,٠٣٤ مليون جنيه منها مبلغ نحو ٣٥,٨٥٤ مليون جنيه قيمة المسدد مقدما من عملاء (تجار) النخالة الخشنة حيث تقوم الشركة بتحصيل مبالغ من المتعاقدين معها للنخالة الخشنة وبيعها مقدما .

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل نحو ١٠,٢٦٤مليون جنيه(بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,٥٦٣ مليون جنيه) وتبين بشأنها ما يلي :-

- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف السيد/عنتر عطيفي السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ والتي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي في ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ في الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى أهالي

المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.

- بلغت قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين تسعة أشهر وسنتان مبلغ نحو ٦٢٢ألف جنيه .

نوصي بضرورة العمل على تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بكافة وحدات الاستثمار والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة أخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ على حقوق الشركة مع مراعاة ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ، وإعادة حساب المخصص والتصويب.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٤٤,٧٣٣ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٠٩٩ مليون جنيه منها نحو ٤٤,٢٢٩ مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه ما يلي:-

- نحو ٤٢ مليون جنيه تأمين أقماح لمدة ثلاثة أيام طرف الهيئة العامة للسلع التموينية مسددة بموجب الشيك مقبول الدفع برقم ٤٤٣٠٠٦٣١ بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج دون المصادقة والمطابقة عليه حتى تاريخه.
- نحو ٦,٤٨٣ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء عليها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وارتكاب عدة جرائم منها الإستيلاء على المال العام ، التزوير في محررات رسميه ،العش والتدليس طبقاً لما أسفرت عنها تقرير اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة حيث تبين أن إحدى السيارات التابعة للشركة رقم ٣٥٤١/٦٣١٢ نقل سوهاج قيادة السائق / ياسر باهي حسين لم يظهر دخولها إلي المطحن طبقا لكاميرات المراقبة وذلك في بعض الأيام (١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٠٢٣/٤/٢٧) والمحملة بأقماح مستوردة وارده من صومعة غرب طهطا التابعة للشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين بإجمالي كمية قدرها نحو ٣٤١,٣١٠ طن وذلك على الرغم من إدراج هذه الكمية باذون ورود البوابة بمعرفة مندوب إستلام الأقماح بالمطحن وكاتب البوابة.
  - تم إبلاغ السيد العميد/ مدير إدارة مباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بالواقعة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٤ وتم إحالة البلاغ إلى النيابة العامة بموجب المحضر رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٠٢٣ إداري طهطا حيث تم إدانة كل من السائق ، ومسئول إستلام الأقماح ، وتباع السيارة وتم حبس كل من

الثاني والثالث والأول هارب حتى تاريخه وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي الجنائية رقم٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماح المختلسة وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية واستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم فى ٢٠٢٤/٤/٢٣ .

- تحفظت شركة مطاحن مصر العليا على قيمة الغرامة الموقعة على مطحن طهطا حيث أن الواقعة حدثت بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ (تطبيق الغرامة) و كان سعر القمح ٥٥٢٥ جنيه للطن وصدر توجيه وزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٠ وحدد سعر القمح ١٠٠٦٠ جنيه للطن والذي على أساسه تم حساب الغرامة على الرغم من أن الواقعة حدثت قبل تاريخ صدور هذا التوجيه كما أنه تم حساب الغرامة بضعف السعر وذلك على أساس أن الكمية تصرف ولكن ثبت أن الكمية عجز إستلام يتم حسابها على أساس مرة وربع من ثمن القمح وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٧.

نوصي بضرورة موالاة الدعاوى والإجراءات القضائية بهذا الشأن ودراسة أسباب ما سبق ومعالجتها احكاماً للرقابة وإتخاذ ما يلزم بهذا الشأن من إجراءات وما يترتب عليها من أثار والعمل على تحصيل المديونيات المستحقة للشركة والإفادة.

- نحو ٤,١٨٨ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد بمبلغ نحو ٢,٠٨٧ مليون جنيه ، ومحمد عبد المحسن الضوي بمبلغ نحو ٢,١٠١ مليون جنيه أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهم من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بنحو ٤,٢٥٤ مليون جنيه (بواقع ٢,٠٨٧ مليون جنيه باسم/خالد صفوت عبد الحميد ، وبنحو ٢,١٠٢ مليون جنيه باسم/ محمد عبد المحسن الضوي)وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية على الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها بالاستئنافين رقمي ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س .ع سوهاج قضى برفضهما الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ والثانية جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ .وتم عمل طعن بالنقض لم تحدد له جلسة حتى تاريخه .

نوصي بضرورة إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع تكرار ذلك مستقبلا.

- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد كروته قيمة التصرف في كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها مطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و مكون عنها مجمع بنفس القيمة وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فيه ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدني المؤقت ومكون عنها مخصص اضمحلال بذات القيمة .
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

نوصي بضرورة متابعة الإجراءات القانونية لحين تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا على أموالها.

- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٢٦١,٩٠٢ مليون جنيه وقد تبين وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك متوقفة وليس عليها حركة بالإضافة أو السحب وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٨٩٧ ألف جنيه بلغت قيمة المصروفات بنكية الخاصة بها خلال العام بلغت نحو ٣٩٦٠ جنيه

نوصي بضرورة دراسة مدي حاجة الشركة لتلك الحسابات من عدمه مع العمل على الاستفادة من الأرصدة النقدية الموجودة بتلك الحسابات في أغراض عمل الشركة وإتخاذ ما يلزم بهذا الشأن من إجراءات والإفادة.

- بلغ رصيد الاحتياطيات في ٢٠٢٤/٦/٣٠ نحو ٣٤٩,٦٥٩ مليون جنيه بنسبة ٥٠٠% من رأس المال المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه في حين أن رأس المال المصرح به ٢٠٠ مليون جنيه وذلك بخلاف ما يخصها في صافي ربح العام البالغ نحو ١٨٥,٦٨٧ مليون جنيه

نوصى بضرورة دراسة ما سبق في ضوء أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته مادة (٤٠) وكذا المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لذات القانون بهذا الشأن وإتخاذ ما يلزم والإفادة.

- بلغ رصيد حساب الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ٧٦,٩٤٦ مليون جنيه متضمنه ما يلي:-
  - نحو ٤,٩٧٢ مليون جنيه يمثل قيمة مبالغ وعمولات محصلة لصالح بعض الجهات دون سداد .
  - نحو ٧٤٠٧٤٩ جنيه تمثل قيمة العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك ويرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.
  - نحو ١١,٧ ألف جنيه تمثل قيمة مبالغ مضافة بكشوف الحساب الواردة من البنوك ويرجع بعضها لعام ٢٠٠٧ دون الوقوف على طبيعتها والجهات المُودعه لتلك المبالغ .

  نوصي بضرورة بحث ودراسة تلك المبالغ وإتخاذ اللازم بشأنها وإعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وإجراء التسويات المحاسبية نحو رد باقي المبالغ للحسابات الشخصية لأصحابها والإفادة.

- تحملت الشركة مصروفات تعويضات وغرامات خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣بنحو ٣,٧١٢ مليون جنيه تتمثل في:-

  - نحو ٢,٧٦٥ مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضا على كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات.

  - نحو ٩٤٧٤٩٩ جنيه قيمة المخالفات الخاصة بفقد كمية قمح محلى (٥٦,٨٥ طن) نتيجة حادث السيارة رقم ٤٨٢٥ /٤٦٧٢ يوم ٢٠٢٤/٣/٢١ بمطحن سلندرات قنا .وإتخاذ ما يلزم من إجراءات.

  يتعين الإلتزام بأحكام قانون المرور منعا لتوقيع تلك الغرامات وحفاظا على كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق وتقليل الحوادث مع متابعة المخالفة الخاصة بفقد القمح المحلى مع الهيئة في ظل تحفظ الشركة على خصمها .

- بلغ صافي ربح الشركة (قبل الضريبة) نحو ٢٣٦,١٠٢ مليون جنيه بزيادة نحو ٣٣,٧٠٥ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق والبالغة نحو ٢٠٢,٣٩٧مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها نحو ١٧% وقد

ساهمت الإيرادات العرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ٨٦,٤٦٩ مليون جنيه وبنسبة ٣٧% من الربح المحقق قبل الضريبة.

- عدم وجود نظام تكاليف معتمد من السلطة المختصة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تقوم الشركة بإعداد قوائم تكاليف على أسس قد تتغير من عام لأخر .

نوصي بضرورة بحث ما سبق وإتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو وضع نظام تكاليف للشركة واعتماده من السلطة المختصة .

- أسفرت نتائج أعمال نشاط المخابز (عدد سبعة مخابز) عن خسارة قدرها نحو ٦,٩٩٥ مليون جنيه أعلاها مخبز سوهاج حيث أسفر عن خسارة قدرها نحو ١,٥ مليون جنيه مقابل خسارة قدرها نحو ١١,١٤٩ مليون جنيه لنشاط المخابز خلال العام المالي السابق وقد تبين إرتفاع المصروفات الغير مباشرة البالغة نحو ٦,٧١٦ مليون جنيه مقارنة بالمصروفات المباشرة البالغة ٤,٢٨٤ مليون جنيه وبما لا يتناسب مع الإيرادات المحققة من النشاط والبالغة نحو ٤,٠٠٥ مليون جنيه وبنسبة نحو ١٦٨% من جملة الإيرادات المحققة وبنسبة ١٥٧ % من قيمة المصروفات المباشرة .

كما تجدر الإشارة إلى قيام الشركة بعرض مخبز طهطا للإيجار بناء على موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣٠ وتم عرضه للتأجير دون تأجيره بالمزاد العلني جلسة ٢٠٢٣/٥/١٥ لعدم انطباق شروط مديرية التموين والتجارة الداخلية بسوهاج على المتقدمين للمزاد وتم إعادة عرضه للتأجير بالمزاد العلني جلسة ٢٠٢٣/٨/١٧ دون تأجيره أيضا.

نوصي بضرورة دراسة ما سبق وإتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تلافي أسباب تلك الخسائر والعمل على معالجتها مع دراسة أساس تحميل المصروفات الغير مباشرة على الأنشطة وإتخاذ ما يلزم.

- التفاوت في نصيب تكلفة طحن طن القمح التمويني (منظومة ٢٠١٧) من مطحن لآخر حيث بلغت في أدناها نحو ٦٧٠,٧٥ جنيه /طن قمح بمطحن أحمس /قوص و٨٣٥,٩٧ جنيه/ طن بمطحن سلندرات اسوان في أعلاها .

كما تبين التفاوت في تكلفة تصنيع جوال الدقيق زنة ٥٠ كيلو جرام لإنتاج الخبز من مخبز إلى أخر حيث بلغ قدرها نحو ٢٨٩جنيه/ جوال بمخبز الغردقة في أدناها ،نحو ٣٦١جنيه / للجوال بمخبز طهطا / سوهاج في أعلاها .

نوصي بضرورة دراسة أسباب التفاوت الكبير في تكلفة طحن طن القمح التمويني من مطحن لآخر وكذا أسباب التفاوت في تكلفة تصنيع جوال الخبز من مخبز لآخر والعمل على معالجتها منعاً لوجود فروق كبيرة في طحن القمح وتصنيع الخبز والإفادة.

- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالإفصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة ومعيار رقم (٧) الخاص بالأحداث التي تقع بعد الفترة المالية فقرة (١٧) وتتمثل أهمها فيما يلي:-

- حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
- الافصاح عن أرصدة العميل الرئيسي للشركة وهو الهيئة العامة للسلع التموينية عن تعاملاتها معه والبالغ أرصدتها بنحو ١٢٨,٤٠٧ مليون جنيه مدينا ، بنحو ٢٥٢,٦٩٦ مليون جنيه دائنا.
- تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
- بيان الكميات المطحونة خلال الفترة والفترة المماثلة.
- بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
- أهم القضايا المتداولة بين الشركة والغير خاصة الدعاوي القضائية المتبادلة مع شركة وأدى كوم أمبو والتي خسرتها الشركة بسداد مبلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كوم أمبو والريع المقدر عنها بنحو ٣٢ مليون جنيه ، وأخر موقف لها.
- فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ قيمتها نحو ١٥٠,٦٣٩مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.
- تاريخ وسلطة إعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧).

- لم تقم الشركة بالإفصاح عن أثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية طبقا لمتطلبات الفقرتان (٣٠ ، ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء.
- التوزيعات المقترحة (حساب التوزيع) عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ، طبقا لأحكام المواد من (٤١ إلى ٤٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وبالمخالفة لمتطلبات الفقرة رقم ١٣٧ من معيار المحاسبة المصري رقم (١) – عرض القوائم المالية.

يتعين مراعاة تضمين الايضاحات المتممة كافة البنود المشار إليها وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة تحقيقا للهدف من عرضها.

- وجود بعض أوجه القصور في أعمال الرقابة والضبط الداخلية بالشركة على النحو الوارد بتقاريرنا الدورية المبلغة للشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نوصي بإتخاذ اللازم نحو معالجتها وتداركها إحكاما للرقابة على أعمال الشركة وأموالها.
- عدم تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي للشركة بشأن هيكل المساهمين حيث تضمنت مساهمة إتحاد العاملين المساهمين في رأس مال الشركة تبلغ نحو ١٠٣٢١٦٤ سهم قيمتهم الأسمية ١٠٣٢١٦٤١٠ جنيه بنسبة ١٤,٧٤٥% من رأس مال الشركة في حين أن مساهمة الاتحاد المذكور في رأسمال الشركة وفقا لأخر هيكل رأس مال للشركة والوارد من شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٧ يبلغ نحو ١٣٨٦٩٤٧ سهم بقيمة إسمية قدرها ١٣٨٦٩٤٧٠ جنيه بنسبة ١٩,٨١٤% من رأس مال الشركة.

يتعين إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد والنظر في تعديل المادة المشار إليها وفقا لما سبق والإفادة.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلي مصر الرقمية.

نوصي بضرورة العمل على إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو التحول إلى النظام الآلي لمواكبة توجيهات الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة إحكاما للرقابة .

مراجعة أعمال شئون البيئة والسلامة المهنية:-

- عدم وجود حوائط أو ستائر معدنية على نقر استقبال الاقماح بالمطاحن والصوامع المختلفة لمنع تصاعد الأتربة حال تفريغ الأقماح على النقرة ، وخاصة في ظل وجود كافة المطاحن داخل الكتلة السكنية مما يعرض الشركة لمخالفات بيئة نتيجة لذلك خلاف التأثيرات البيئية السلبية على البيئة المحيطة.

- عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق بمعظم الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر .

- يتم تصريف مياه الصرف الصحي ببيارات يتم كسحها دورياً وذلك ببعض المطاحن التابعة للشركة (مطحن طما ، مطحن المحلج ، مطحن أحمس بقوص، حورس أدفو) دون تصريفها على شبكة الصرف الصحي الرئيسية بتلك المدن.

- عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة أي قواعد أو معالجات بشأن التكاليف البيئية، وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية مباشرة وغير مباشرة.

يتعين العمل على تركيب ستائر معدنية على نقر مطاحن القطاع ودورية إجراء القياسات البيئية في المدد المحددة قانونا مع تصريف المياه الناتجة عن غسيل الأقماح على المخازن العمومية وأخر الموافقات اللازمة لذلك والإفادة.

- عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق بكافة الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر.

نوصي بضرورة العمل على تنفيذ كافة توصيات إدارة الحماية المدنية المشار إليها بتقريرها حتى يتسنى الحصول على موافقتها على ممارسة النشاط ومنعا لأي أخطار محتملة حفاظا على استثمارات الشركة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها بإستثناء ما ورد بشأنه من ملاحظات وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما لا يوجد بالشركة نظام تكاليف معتمد يسمح بالرقابة الفعالة على كافة أعمال الشركة ويمكن معه الوقوف على نتائج الأنشطة بدقة وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريرا في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

أحمد

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب/ محمد فاروق عواد)

(محاسب / عصام زكريا محمد)

وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب / سناء جاد الرب مصطفى)